المصطلح اللساني في المعجم العربي- بين تعدد التسمية والمفهوم

أ/ بلال لعـفـيـون- جامعة جيجل أ.د/ عبد المجيد عيساني- جامعة ورقلة

ملخص:

يعالج البحث قضية تعدد المصطلح اللساني على مستوى التسمية والمفهوم، والمجريات المتسببة في هذه الفوضى المصطلحية في اللغات الناقلة (ومنها العربية) دون اللغات الواضعة للمصطلح؛ حيث تشهد اللِّسانيات حركية عِلميَّة كبيرة ومستمرة، وهو ما يعكسه التَّنوع والتَّعدد في الدِّراسات والمناهج والنَّظريات التي يطرحها هذا التَّخصّص باستمرار، فإذا كانت اللِّسانيات تقوم على النِّظامية حتى يكون تجسيدها فعَّالاً في اللُّغات المنظِّرة والمقعِّدة لها، فإنَّه في المقابل نجد اللُّغات النَّاقلة أو المترجمة لقضاياها تتموّج في فوضى نتيجة الأخذ غير الموجه من الأصل الغَربي.

الأمر الذي يُقلِّل من عِلميَّة ودقة اللسانيات العربية؛ لأن دراسات العلوم بلغتها الأصلية، ليس هو نفسه دراستها بلغة ثانية أو ثالثة ناقلة ومترجمة. فكلما تفرعت التّخصصات اللسانيات وزاد عدد اللغات المعتمد عليها في ترجمة النظريات اللسانيات، كلما زاد التعدد والتشعب والتداخل للمصطلحات. وهذا ما يتضح في المعاجم العربية الحاوية للمصطلحات اللسانية.

Summary: This research deals with the question of the denominational and conceptual plurality of linguistic terminology and the circumstances that led to this terminological disorder in translating languages (including Arabic), unlike the source languages of the term.

Linguistics knows a great and constant scientific dynamics. This reflects the diversity and plurality of the studies, methods and theories constantly posed by this discipline. If linguistics rests on a regularity which renders its application effective in the theorizing languages which lay down its rules; The languages which translate its questions suffer a disorder because of the disorderly transfer of the western origin.

This diminishes the scientificity and accuracy of Arabic linguistics, for the study of the sciences in their source language differs from their study in a second or translating third language. As much as there are new linguistic specialties, more languages translate the linguistic theories, as there is more plurality, divergence and entanglement terminology. This is evident in the Container Arabic dictionaries of linguistic terms.

يُعد التَّوجه العلمي والنَّزعة التجريبية من أهمِّ الخصائص المميّزة للعصر الحديث وعلومه؛ ذلك أنَّ العِلميَّة والتَّجريب لم تقتصر على الميادين التِّقنية والعِلميّة، وإنَّما اتسعت حتى استقر بها الحال في عدَّة ميادين من العلوم الإنسانية، ولعل السبب الرئيس وراء هذا التَّحول في مسار الدِّراسات والبحوث، هو الانتشار الكبير للفكر الوجودي، الذي يهتم بالمادي الملموس المعقول منطقيًّا أكثر من المجرد في ميادين العِلم والمعرفة المختلة، وما يلاقيه من صدى لدى الباحثين والدارسين ساهم في ثباته أكثر في البحث العلمي والأكاديمي.

وقد تبدَّى هذا التَّحول والتّغيير في نمط التَّفكير بصورة جليَّة في العلوم الإنسانية التي اصطبغت هي كذلك بالصِّبغة العِلميّة ولم تقف متفرّجة على التّطور والازدهار الحاصل في العلوم المتبعة للمنهج التَّجريبي. حيث شهدت الدّراسات اللّغوية كفرعٍ من العلوم الإنسانية تحوّلاً كبيراً في مسارها، وصارت تسعى إلى تجسيد العِلميّة في دراساتها ومناهجها مثل بقيّة العلوم التِّقنيّة، وخير من مثّل لهذه العلمية في دراسة اللغة هو العالم اللغوي "فرديناند دو سوسير" في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة) -الذي خرج للتّداول سنة: 1916م لأوّل مرّة- حاملاً أفكار هذا الرّائد اللغوي في مجال الدّراسة العِلميَّة والموضوعيّة للغة [1]، والذي رأى أنّ اللغة خاصيّة إنسانية ينبغي دراستها "في ذاتها و لذاتها" مستقلة عن بقيّة العلوم الأخرى حتّى تُحقِّق العِلميّة. وكان أهم ما جاء به هذا الكتاب هو فكرة الثّنائيات في اللغة؛ إذ فرّق "سوسير" بين ثنائية: (الدّال، المدلول)، وثنائية (الدراسة الآنية، الدّراسة التّاريخيّة)، وكذا (اللغة، اللسان، الكلام)، و (محور التّراكيب، محور الاختيار) [2]... ،وغيرها من الثنائيات التي كانت الرّكيزة الأساسية للدراسات اللّغوية فيما بعد؛ إذ قامت على إثرها عدّة نظريات ومدارس لسانيّة مستعينة بالمبادئ التي أرسى "سوسير" قواعدها في شكل ثنائيات شاملة لكلّ اللّغات في العالم؛ فبعد "مدرسة جنيف اللسانية" ظهرت عدّة مدارس حدت حدوها في محاولة منها لتجسيد العلمية في دراسة اللغة، مستعينة بأفكار "دي سوسير" ومطوّرة لها، منها: "حلقة براغ"، "مدرسة كوبنهاغن"، "المدرسة التوزيعية"، و"مدرسة النّحو التّوليدي التّحويلي" لممثلها "نعوم تشومسكي"، الذي أحدث بآرائه وأفكاره هو كذلك صدًا كبيرا في مجال الدراسات اللّغويّة.

كلّ هذه التَّطورات الحاصلة في مجال دراسة اللغة -وما تزال مستمرة- دفعت بالعرب إلى السعي لنقل هذه التَّجربة الجديدة في مجال دراسة اللغة وِفق منهجٍ علميٍّ، وتطبيقها على اللغة العربية؛ لأجل ربط الدراسة اللُّغوية العربية بما عليه الحال من دراسات لغوية ذات المنحى العِلمي عند لغات الحضارة في العالم، وكذا مجاراة الركب خصوصا الخطوات المتسارعة للدرس اللغوي المتنامي والمتشعِب والسائر نحو الدِّقة والتَّخصص. هذه العوامل وأخرى ساهمت في تسارع الجهود العربية لنقل وتطبيق هذه المناهج والأفكار الجديدة في مجال الدراسة اللغوية. وهو ما ساهم في طرح اشكالات عدة في هذه العَمَليّة، خصوصا

مسألة المصطلح اللِّساني الذي شكل عقبة في التَّرجمات اللِّسانية الأولى ليتنامى ويتفاقم الأمر معه، حتى أصبح إشكالية متشعِبة، تَعدَّت الإطار اللِّساني إلى ميادين أخرى (الترجمة، التعريب، المعاجم بنوعيها المتخصصة والعامة، وكذا التداخل بين اللغوي اللساني وغيره: الاجتماعي، التاريخي، الفلسفي، ...).

وقبل الشُّروع في استعراض قضايا ومباحث هذه الدِّراسة، نطرح التَّساؤلات التَّالية، لنحدد من خلالها الهيكل العام لورقة البحث. وكذا نعرض الإشكالية المراد الاشتغال عليها. ليتم بعدها التَّعمُّق في مناقشة وتقصِّي إشكالية العنوان: "**المصطلح اللساني في المعجم العربي- بين تعدد التسمية والمفهوم**" - وفق رؤيتنا للموضوع-.

بداية وقبل الحديث عن المصطلح اللساني وما أُثير حوله من قضايا معجمية، فإنَّ التَّساؤل يتدرَّج من: اللسانيات في جوهرها، ما هي؟ وما مجال بحثها؟ وما هو المصطلح اللساني؟ هل هناك ارتباط بين الدرس اللغوي العربي التراثي والدرس اللساني الحديث أم لا ؟.

هل المصطلحات اللسانية واحدة من حيث اللغة المصدر الموضوعة بها، أم هناك تنوع؟ هل صورة اللسانيات واحدة في اللغات الفرنسية والإنجليزية وبقية اللسانيات المدروسة في اللغات الأخرى، أم لا؟ ثم اللسانيات في مجموعها العام، تتوافق مع اللسانيات العربية أم تتباين؟.

بعدها: المصطلحات اللسانية، هل حمولتها المعرفية مضبوطة فقط في المدارس اللسانية ونظرياتها، أم يمكن تداولها خارجا عنها بنفس المفاهيم؟ وما علاقة التعدد المصطلحي والمفاهيمي في الدرس اللساني العربي، بعدم التقيد بمجالات وميادين المصطلحات؟

ثم المعاجم أتعتبر المصب للتنوع المصطلحي، والكتب التي من خلالها يزداد ترصف المصطلحات؟ أم هي المكسب الإيجابي الذي من خلالها تتم عملية الفرز والتمحيص للتعدد والتنوع اللفظي والمصطلحي، لأجل العمل علة وحدة واتفاق على المصطلح؟.

اللسانيات ومجال بحثها: بداية الدراسة اللسانية الحديثة كانت مع العالم اللغوي "فرديناند دي سوسير"(Ferdinand De Saussure) الذي أثمرت جهوده اكساب الدراسة اللُّغوية صبغة العِلميَّة، من خلال التنظير للمعطيات اللغوية المدروسة في زمانه[3]. ولتقريب صورة اللسانيات الحالية للقارئ نقول عنها: أنها صارت فرعا عِلميا دقيق التَّخصص نظرا لمروره بمراحل تطورية عديدة ومتنوعة، فمنذ أضفى "سوسير" صبغة نظامية عِلمية عليها، بما قدمه من أطروحات بنيوية تعدُّ الأولى من نوعها. نجد سلسلة التَّطور اخذت في التنامي والتوسع على يد مدارس واتجاهات ذات مناهج وأفكار متغايرة. إذ مع البنيوية ظهرت سلسلة من المناهج التحليلية اللغوية وأخرى من دراسات، بدت جلية في مسميات مثل: "المقارنة"، "علم اللهجات"، "الشكلية"، "التأويل"، "الفونولوجيا"، "القواعد التوليدية"، ... وغيرها. والمداخل أو ميادين البحث المسطرة في علم اللسانيات الحديثة عديدة ومتنوعة، وما الفروع السابقة الذكر إلا جزء من حلقة متنامية، وهو ما يزيد عسر تحديد الوضع العام للقضية اللُّغوية -لتكون الصورة واضحة عند جمهور

القراء واللغويين- فاللسانيات تهتم بدراسة اللغة باعتبارها سمة تميز الإنسان على بقية المخلوقات، على أن تتم هذه الدراسة وفق أسس علمية.[4] فاللسانيات بدأت "بدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها" على أسس علمية، ثم شهدت عِدَّة تفرعات وتخصصات تحت هذا الغطاء العام، لتنظيم الدراسة اللغوية وفق قواعد وأسس عِلميَّة معقولة.

المصطلح وأهميته: ممّا هو معروف وسائر في مختلف فروع البحث العلمي أنّ أغلب أو كلّ التّعريفات الاصطلاحية تنطلق من التعريف أو الأصل اللغوي للكلمة المعرَّفة، فيكون التعريف الاصطلاحي تعريف تابع لدراسةٍ أو تخصص مضبوط منهجيًّا ينطلق معناه من التعريف اللغوي، النابع من الكلمة ذاتها في أصلها اللغوي الأول، عند تواجدها في هذه اللغة. انطلاقا من هذا فتعريف المصطلح هو:

المصطلح لغة: بالعودة إلى "معجم لسان العرب" "لابن منظور" نجده يقول في الجدر(ص،ل،ح) أنّ«الصلاح: ضد الفساد(...) والاستصلاح نقيض الاستفساد»[5] فيلاحظ على "ابن منظور" ربطه معنى كلمة (صلح) بضدها (الفساد). وهذه الجزئية تعد ركيزة المصطلح الذي يوضع بدقّة في قالب معين للدلالة على معنى معيّن في تخصص محدّد، لأجل تيسير استخدامه ووضوحه بين جميع المستخدمين له، ممّا يؤدي إلى رفع الفساد والاختلاف الناتج عن اللُبس في معنى المصطلح بسبب فساد مبناه ومعناه.

أمّا النَّظر إلى مادة (صلح) في "المعجم الوسيط" الصادر عن "مجمع اللغة العربية " فنجد المعنى أكثر وضوحا، ولعلّ ذلك راجع إلى حداثةَ تأليفه، -وبالتالي معاصرته لزمن المصطلحات والتخصصات الدقيقة، التي هي ميزة للعلوم الحديثة أكثر منها في التراثية- حيث زاد هذا المعجم عن كون "الصلاح= ضد الفساد" بذكره معاني أخرى يمكن إجمالها في ثلاثة نقاط:

أولها عبارة: «(أصلح) في عمله أو أمره= أتى بما هو صالح نافعّ والشيء= أزال فساده»[6] ؛ وتنطبق هذه الحالة على الاجتهاد الفردي في وضع المصطلح؛ إذ يأتي واضع المصطلح بما هو صالح ونافع للغة وأهلها.

ثانيهما عبارة: «... وبينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق»[7] حيث تنطبق هذه الحالة على المصطلح الأجنبي في اللغة العربية، إذ يعمل على نقل المصطلحات وتهذيبها وفق خصوصيات كلّ لغة، ونظامها في وضع المصطلحات، ممّا يؤدي إلى تقليص الفجوة أثناء التواصل بين اللغة الناقلة والمنقول عنها.

ثالثهما عبارة: «(الاصطلاح): مصدر اصطلح- و- اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»[8] «فاتفاق طائفة على شيء مخصوص» يفهم منه كون وضع المصطلح يتمّ على مستوى جماعي، وغالبا ما يكون هذا التشاور عند وضع المصطلحات الجديدة المبتكرة. أمَّا عبارة «لكلّ علم اصطلاحاته» فتعكس لنا دقّة وتخصص المصطلحات في المجالات التي وضعت فيها.

المصطلح اصطلاحا: للمصطلح تعاريف عدّة لتعدّد واضعيها، فمنها ما هو عربي ومنها ما هو غربي (أجنبي)، كما أن التعاريف تختلف وتتعدد بحسب اختصاصات العلماء والباحثين الذين يضعونها؛ فكلٌ يُعرّف المصطلح حسب مجال اهتمامه (لغويا، دينيا، طبيا، تقنيا، قانونيا، ...). ورغم تعدد تعريفات المصطلح، إلاّ أنّه هناك سمات جوهرية جامعة تتواجد في كلّ التّعريفات، ومنها كون «المصطلح مفردة صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد؛ وحصلت على اتفاق المختصين»[9] كما يعرّفه "عبد القادر الفاسي الفهري" في كتابه (اللسانيات واللغة العربية) بقوله: «المصطلح لغة خاصة(...) أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معيّن، ولذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه».[10]

وهناك من يرجع تعريف المصطلح إلى الجدر اليوناني مع كلمة "Termo" التي تدل على الحدود الفاصلة وكلمة "Terminus" التي تدل على المجال والحيّز، ليكون بهذا المصطلح "le Terme" يعني تلك الكلمة ذات المعنى المحدّد والصيغة المحدّدة وسط مجموعة مصطلحات التخصص الواحد، ويستخلص من تعريف المصطلح "leTerme" ما يلي:

1- ارتباط المصطلح باللغة المختصة.
2- دقة معناه في تخصصه وتوحد صيغته وتميزها عن غيرها من المصطلحات.
3- تميُّز المصطلح ككلمة عن باقي ألفاظ وعبارات اللغة العادية التواصلية.
4- استقلالية معناه وعدم قابليته لليونة الأسلوبية والانزياحات اللغوية لدقة معناه وتحديده.
(11)

فالمصطلح يُعدُّ مُواضَعه مضاعفة من خلال انبِّنائه على ما تمّ التواضع عليه من قبل. فالمصطلح كلمة يصطلح وينشأ، أو يخرج للوجود انطلاقا وارتكازا على اللغة-التي هي في أصلها قامت على اصطلاح- غير أن المصطلح يتميّز عن الكلمة بكونه نخبويّ، وفي مرتبة أعلى وأدقّ من الكلمة؛ لأنه يتواضع عليه نخبة معيّنة في تخصص معرفيّ محدّد. لأجل إعطاء معنى دقيق وثابت لكلّ مصطلح داخل منظومة المصطلحات المكوّنة لكلّ علم أو حقل معرفيّ أو لغويّ. فـ «المصطلحات جزء من المنهج العلمي تساعد التخصيص، وتعين على حسن الأداء، وإذا كان للجماهير لغتها، فإنّ العلماء يحرصون على أن يتميزوا بألفاظ خاصة بهم، خصوصًا وأنّ هذه الألفاظ ترمز لمدلولات دقيقة ومتشعِّبة، وفي ذكرها ما يكفي لاستحضارها»[12]

من خلال هذا يتبين لنا أن تعريف "المصطلح اللساني" هو: تلك المفردات الخاصة بقطاع البحث اللساني، التي اصطلحها أهل الاختصاص والبحث في ميادين اللسانيات، للتعبير عن المفاهيم والنظريات

التي يشتغلون عليها، بحيث تكون مصطلحات كل مدرسة أو نظرية حلقة متكاملة يكون مفهوم كل مصطلح مضبوط بدقة عندما يتواجد ضمن النظام الجامع له مع بقية مصطلحات النظرية.

إشكالية تعدد تسمية المصطلح اللساني العربي وتعدد مفاهيمه: تشهد اللِّسانيات أو علم اللّغة الحديث حركية علميّةكبيرة، وهو ما نلمسه من خلال التّنوع والتّعدد في الدِّراسات التي يشهدها هذا التَّخصّص، وقد أفرزت اللّسانيات زخمًا فكريًّا ومصطلحيًا واسعًا؛ إذ منذ تأسيس أرضية اللسانيات بوضع ما يعرف بالثنائيات اللُّغوية وضبط مصطلحاتها ومفاهيما، توالت بعدها الجهود والمساعي العِلميَّة في هذا المجال، التي وسعت دائرة البحث والاهتمام بتخصيص البحث أكثر، وكذا التوسيع فيه ليشمل قضايا أوسع (...)، كلّ هذا ساهم في توليد ثروة لغوية ومصطلحية هائلة بتدفقات متوالية الظهور وبتخصّصٍ أدق؛ وهذا الرُّقي والتَّدقيق العِلمي الذي تشهده اللسانيات من خلال التخصص في مجال البحث والضبط للقضايا المتوصّل إليها بقواعد ومصطلحات وأفكار جديدة، ومتطورة باستمرار، ساهم في خلق فوضى مصطلحية ومفاهيمية، خصوصا لدى الأمم التي ترتكز في علومها على الترجمة ونقل ما توصل إليه الأخر من مستجدات في المجال. -كحال الأمة العربية-.

إذ ساهم هذا الأخذ غير الموجّه عن الأخر في التّقليل من عِلميّة ودِقّة اللسانيات من جهة؛ لأن دراسات العلوم بلغتها الأصلية ليس هو نفسه دراستها بلغة ثانية أو ثالثة ناقلة أو مترجمة. كما أنَّ تنوع المصادر التي تستقى منها الدراسات والعلوم يسهم بدوره في طرح تصورات ورؤى متعددة للشيء الواحد. سواء بتعدد المصطلحات العربية في مقابل المصطلح الغربي، أم باشتمال المصطلح الواحد لمفاهيم متداخلة أو متضاربة، وكل من الأمرين يسهم في خلق نوع من الغموض والفوضى التي تُقلِّل من عِلميَّة ودقة مجال البحث اللِّساني العربي خصوصًا، إذ يستحيل المضي في أفق البحث اللساني الذي ينحو منحا عِلميًّا بمصطلحات ومفاهيم متضاربة؟. حيث نجد اللسانيات علم جامع لمدارس ونظريات متنوعة (مثل: اللسانيات العامة لـ"فرديناند دسوسير"، واللسانيات الوظيفية لـ "أندري مارتيني"، ولسانيات "فيرث" الإنجليزية، والمدرسة اللسانيات لـ "يلمسلاف" بالدانمارك، ونظرية سابير اللغوية).[13] فعدم الفصل بين مصطلحات المدارس اللسانيات، حسب كل مدرسة أو نظرية على حده، ساهم في تواجدها في مصب واحد هو اللسانيات العربية التي كثيرا ما كان التعدد في المصطلحات اللسانية العربية، ناتج عن عدم استقلالية مصطلحات كل مدرسة عن الأخرى مما أدى إلى اجتماع مصطلحات لسانية لمدارس غربية متنوعة تحت غطاء اللسانية العربية، التي هي لسانيات مبنية على لسانيات متنوعة.

وهذا ما ساهم في طرح إشكاليات وتساؤلات عدة حول واقع اللسانيات، وما هي عليه مصطلحاتها من اضطراب، وبدورنا نلحظ اشكالات متشعبة عن هذه الحالة المتموجة للسانيات العربية وما أفرزته لنا

من تضارب مصطلحي فنتساءل: ما هي الأمور التي ساهمت في بروز هذا التعدد المصطلحي في اللسانيات العربية؟. وما سبب التضارب والتداخل في المفاهيم العلمية لهذه المصطلحات؟. وهل هذا التعدد يعد مكسبا فيستفاد منه ويستثمر فيه؟. أم هو عائق يحول بين الضبط الدقيق للسانيات العربية والمضي بها قدما، فيجب أن يعدل هذا المسار إلى مسلك أوضح وأدق؟.

ساهمت عوامل عِدَّة في خلق وتواجد التعدد في المصطلح اللساني العربي، من هذه الأسباب ما هو خاص بالجماعات اللُّغوية، ومنها الخاص بالأفراد الباحثين في المجال، ومنها ما يكون من الهيئات والمؤسسات المشرفة على المصطلح اللساني. ولمناقشة هذه الجهات المسهِمة في خلق وطرح التّعدد المصطلحي، نتدرج في عرضها من العام إلى الخاص على النّحو التَّالي:

التعدد المصطلحي بين اللسانيات العربية المشرقية والمغربية: القصد من هذا العنوان الحالة العامة للسانيات العربية في المشرق العربي، وما عليه نظيرتها في المغرب العربي؛ رغم كونهما وعاء واحد للغة العربية، إلا أنه في مجال الدرس اللساني الحديث الغالب على المشارقة توجهم في نقل وترجمة النظريات اللسانيات وجديد أبحاث ودراسات المدارس اللسانية الغربية، الأخذ عن اللغة الإنجليزية، في حين المقابل المغاربي الغالب عليهم النقل من اللغة الفرنسية (وسبب هذا الافتراق في الأخذ عن اللغتين الفرنسية والإنجليزية تبرره عوامل تاريخية أكثر منها لغوية أو علمية ...؟). وهذا التباين في مصدر الأخذ والترجمة يسهم في إدخال مقابلات مصطلحية عربية متعددة للمصطلح الواحد الأصلي؛ فمثلا المصطلحات المعبرة عن الثنائيات اللغوية التي سطرها اللساني الفرنسي "سوسير" لما ينقلها المغاربة من اللغة الفرنسية الأصل نكون أمام مصطلحات، في حين لما ينقلها المشارقة من اللغة الإنجليزية التي هي ترجمة عن ترجمة نكون أمام مصطلحات ليست هي نفسها التي كانت منقولة عن اللغة الفرنسية، ونفس الشيء يقال عن مصطلحات "النحو التوليدي التحويلي" التي سطر أسسها الأمريكي "نعوم تشومسكي" حيث يكون المشارقة مترجمين عن اللغة الإنجليزية الأصل، في حين المغاربة ينقلون مصطلحات هذه النظرية عن اللغة الفرنسية التي هي في حدها ترجمة من اللغة الإنجليزية. والنتيجة في اللغة العربية تعدد في المصطلح العربي الذي ينبغي أن يكون مصطلحا واحدا لمفهوم واحد. في حين ما تواجد فعليا هو مصطلح متعدد لمفهوم واحد. بسبب هذا الفارق في الترجمة والنقل فالمشارقة يضعون مصطلحات والمغاربة مصطلحات أخرى، والنتيجة تعدد في اللغة الموضوع بها المصطلح -اللغة العربية-. حيث يجتهد كل طرف لموافقة وتطابق ترجمته مع الأصل المنقول منه، من غير تنسيق بين هذه الجهود، رغم أنه ضروري التطابق والتوافق في اللغة المنقول إليها المصطلح، لأنها هي ما يعتمد في التعليم ودراسة ما ترجم. وهذه الفكرة نعبر عنها بالشكل التالي: (مع التنبيه أننا نقصد الغالب الأعم على المشارقة الأخذ عن الإنجليزية والغالب كذلك على الباحثين المغاربة

الأخذ عن اللغة الفرنسية، وليس كلهم؛ لأنه هناك من الباحثين والدارسين المشارقة من يترجم عن الفرنسية والعكس مع المغاربة منهم من يترجم عن الإنجليزية، كما يوجد من يجمع بين الاثنين).

سنمثل له بمصطلح "اللسانيات" في تعدد ترجماته في الصفحة التالية).

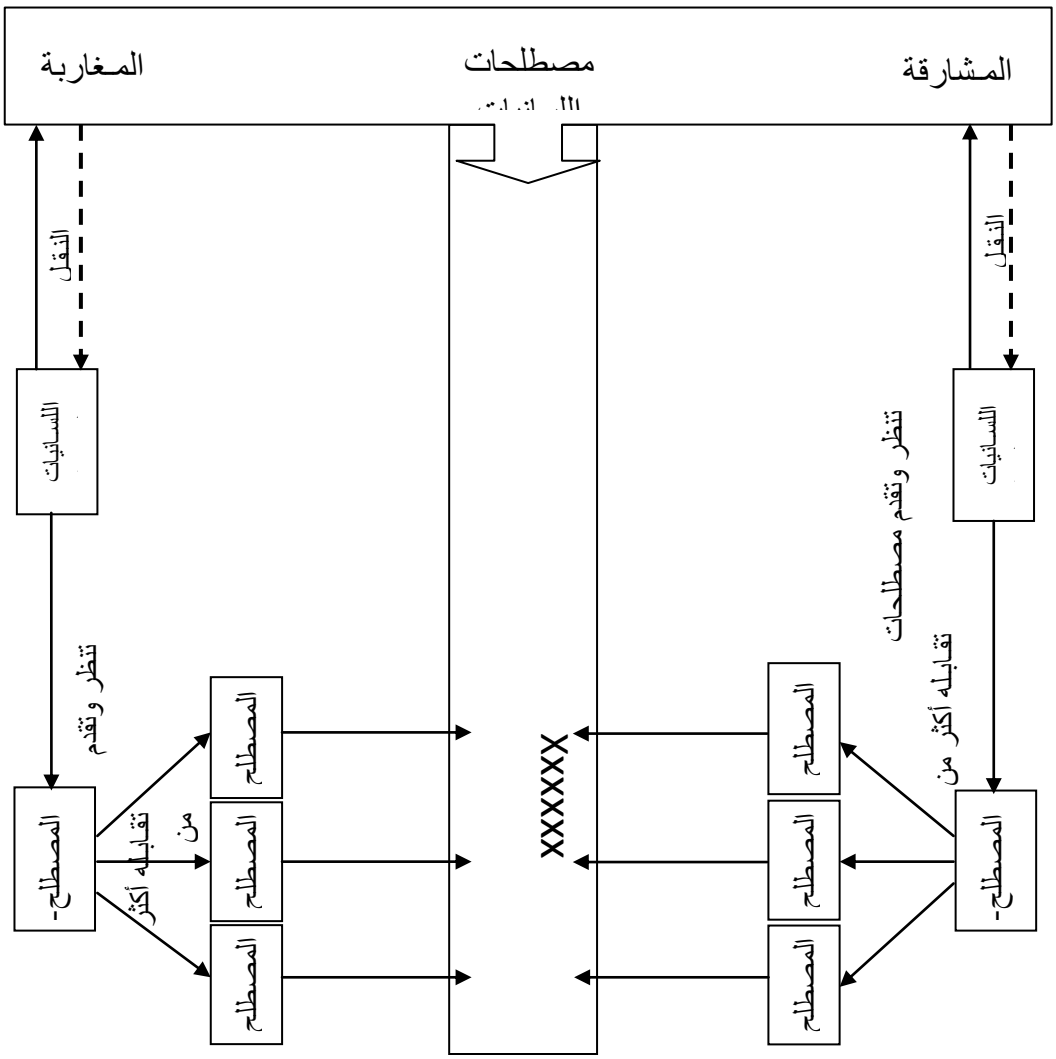

من خلال هذا الشكل يتبين أن المصطلح الواحد في اللغات الأخرى يقابله أكثر من مصطلح في اللغة العربية، (وهو ما

وهذا التعدد المصطلحي في المعجم اللساني العربي الحديث، يتم على مستويين:

أ- مستوى الهيئات والمؤسسات المشرفة على ترجمة قضايا اللسانيات: المجامع اللغوية والعلمية، مكتب تنسيق التعريب، الجامعات، وفرق ومخابر البحث. كما توجد منظمات كالمنظمة العربية للترجمة في بيروت، التي ساهمت و منظمات أخرى في اعتماد أساليب جديدة في العمل ومن ثمة مصطلحات أخرى(14)

ب- مستوى الأفراد: ويقصد به التَّعدد المصطلحي الذي يكون سببه الترجمات التي يضعها الباحثين والدارسين المختصين وغير المختصين للمصطلحات اللّسانيات في اللغة العربية.

ولما اجتمعت الأمور المسببة لتعدد المصطلح اللساني على مستوى الأفراد والمؤسسات، ساهم الرصيد المصطلحي اللساني في خلق نوع من "التَّشعب" و"التَّداخل" بين هذه المصطلحات، مما أدَّى إلى بروز "مفارقات" عدة بين المصطلحات اللِّسانية.

التشعب والتداخل المعجمي بين المصطلحات اللسانية:

التشعب: بالعودة إلى المعاجم العربية المتضمنة للمصطلحات اللسانية، نجدها تعكس تشعبا مصطلحيا كبيرا، وهو ناتج في أساسه عن تنوّعا وتعدّد النظريات اللسانية ومدارسها من جهة، وكذا تعدّد اللغات الموضوعة بها. فهذين الأمرين ساهما في تشتت مصادر استقاء العلوم اللسانية الحديثة من طرف الدارسين العرب. لأجل إدخالها للغة العربية، بالإضافة إلى توزع القائمين على المصطلح العربي على مناحي عدة، منهم المتخصص وغير المتخصص، زيادة على انفتاح الكتابة بين شقين إلكتروني وورقي، وهو ما زاد الاختلاف بين المصطلحات الموضوعة لتشكيل اللسانيات العربية ببنائها من لسانيات متعددة وليس واحدة، وكل هذا جعل المعجم اللساني حامل لثروة لسانية مصطلحية جدُّ متشعبة.

التداخل: ويكون بسبب عدم التنسيق بين القائمين على وضع المصطلح. فإذا كان المصطلح يشترط في وضعه (المصطلح في أول بروز له في لغته الأولى، يكون باتفاق جماعة لغوية مختصة لاصطلاح لفظٍ ما على مفهوم معيّن) هذا أدي إلى إخراج مصطلح واحد للدلالة على المفهوم الجديد. لكن عند نقل هذا المصطلح إلى لغة أخرى يؤدي غياب الاتفاق اثناء ترجمة ونقل ووضع المصطلحات الوافدة أو الداخلة إلى غياب التوحيد، وبالتالي انعدام معادلة "المصطلح الواحد للمفهوم الواحد"؛ وبقدر ما يكون الباحثين أو المختصين في وضع المصطلحات، بقدر ما يكون عدد المصطلحات المسطرة للمفهوم الواحد أكبر، ومتداخلة مع فروع اللسانيات التي تتزايد باستمرار.

والمصطلحات اللغويّة التي تجسّد التعدد، كثيرة ومتنوّعة في مختلف مجالات وفروع اللسانيات، لذا سنقتصر على بعض النماذج المشهورة والكثيرة التداول من أجل توضيح وبيان حقيقة هذا الإشكال في اللغة العربية. ومن باب أولى ارتأينا البداية مع المصطلح أو الاسم الرئيسي لهذا العلم الجديد "اللسانيات"-(linguistique)الفرنسي و(linguistics) الإنجليزي- والذي صاغ له الباحثون عدّت كلمات وعبارات مختلفة، لها فوارق مميّزة، حيث أحصى "عبد السلام المسدّي" في كتابه: "قاموس اللسانيات" ثلاثة وعشرين(23) مصطلحا مقترحا كاسم لهذا التخصص اللغوي الحديث في اللغة العربية وهي:

1- اللانغويستيك
2- فقه اللّغة
3- علم اللّغة
4- علم اللّغة الحديث
5- علم اللّغة العام
6- علم اللّغة العام الحديث
7- علم فقه اللّغة
8- علم اللّغات
9- علم اللّغات العامّ
10- علوم اللّغة
11- علم اللّسان
12- علم اللّسان البشريّ
13- علم اللّسانة
14- الدراسات اللّغوية الحديثة
15- الدراسات اللّغوية المعاصرة
16- النّظر اللّغوي الحديث
17- علم اللّغويّات الحديث
18- اللّغويّات الجديدة
19- اللّغويّات
20- الألسنيّة
21- الألسنيّات
22- اللّسْنيّات
23- اللّسانيّات»[15]

فهذه المصطلحات (ثلاثة وعشرون مصطلحا) تعكس لنا التعدد المصطلحي في الدرس اللغوي العربي الحديث أيّما انعكاس؛ حيث تُبيّن لنا التعدُّد كمًّا، والاختلاف والتباين كيفًّا ونوعًا، إذ يلاحظ على هذه المصطلحات أنّ:

- أكثر من نصف هذه المصطلحات تبدأ بكلمة "علم" ((12) اثنى عشر مصطلحا) في حين بقيّة الصّياغات خالية من لفظة علم.

- كذلك إذا نظر إلى هذه المصطلحات من ناحية الإفراد والتركيب فإنّه يلاحظ عليها الاختلاف، فنجد(06) ستة مصطلحات مفردة، مستقلة بكلمة واحدة، في حين البقية (17مصطلحا) عبارة عن مصطلحات مركبة من لفظتين أو أكثر.

- أما من ناحية أصالة الألفاظ وعربتها، فيلاحظ على أغلب ألفاظ وعبارات هذه المصطلحات أنّها متداولة في اللغة العربية، أو موافقة لأوزانها الصرفية المعروفة، عدا كلمة "اللانغويستيك" التي هي تعريب للمصطلح الأجنبي (Linguistique).

وهذا التنوع اللفظي لمصطلح اللسانيات صاحبه كذلك تنوع في المفاهيم؛ فكما أن هذه المصطلحات الثلاثة والعشرين غير موحدة على بناء وشكل واحد، فالمفاهيم المضمّنة فيها كذلك متداخلة ومتضاربة أحيانا أخرى.

وسبب كل هذا هو انعدام الاتفاق بين الجماعة اللغوية الناقلة للمصطلح على عكس ما كان عليه الحال عند الجماعة اللغوية الواضعة له. ولو كان تواضع واتفاق في النقل لكان توحد للمصطلح، لكن كان وشاع التفرد وعدم التنسيق فكانت النتيجة تعدد واختلاف وهو ما يمكن التعبير عنه بالشكل التالي:

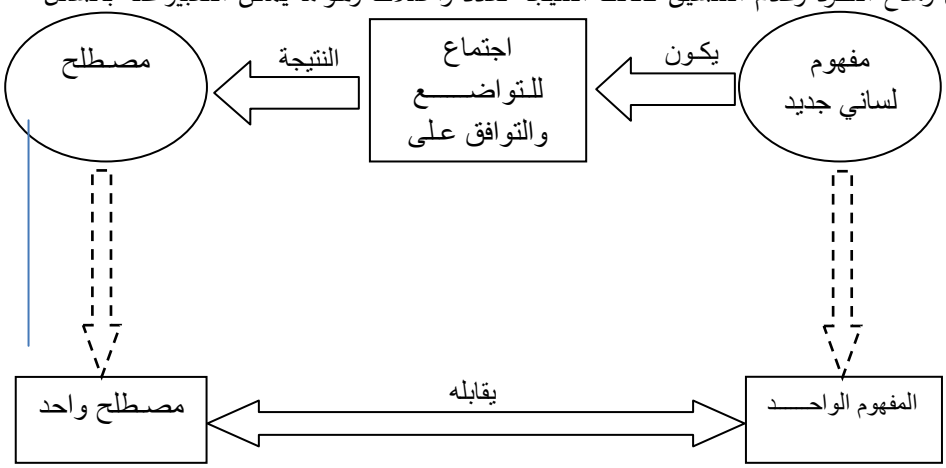

فالشكل يمثل لطريقة وضع المصطلح عند الإخراج الأول له؛ إذا لما يتبدى مفهوم معين يجتمع أهل الاختصاص لتحديد مصطلح يعبر عن هذا المفهوم في اللغات المؤسسة للمصطلح، بينما عند النقل للمصطلحات ينعدم الاتفاق واجتماع المختصين لنقل ووضع مصطلحات مقابلة ومعبرة عن المفاهيم

المستحدثة، فتكون النتيجة تعدد واختلاف في المصطلحات الموضوعة. ويصير المفهوم الواحد بتسميات عِدة، نتيجة لانعدام الاتفاق بين الجماعة اللغوية للاصطلاح الموحد على ما ينقل.

المفارقة والتعدد المفاهيمي: يمكن القول أن التعدّد في المفهوم مرحلة بعدِيَّة، تتجسد لاحقًا بعد السعي لضبط تخصص مصطلح ما على وجه التَّدقيق، فيصادف الدارس تعدد مصطلحي يدفعه للعمل على تجميع المصطلحات الواردة في التَّخصص أو الميدان المشتغل عليه، فيجد مفارقة بين بعض المصطلحات الدالة على مفهوم واحد نتيجة لتداخلها مع مصطلحات متقاربة. مثل ما هو عليه الحال مع : (مصطلح "اللسانيات"-كما سبق ذكره-). وسبب هذه المفارقة هو التنوع والتعدد في الإخراج المصطلحي، عند الترجمات الأولى، لأن الخلل لما يكون في البداية يسهم في خلخلة المسار، وما ينبغي أن يكون عليه الحال من دقة وضبط، وكل هذا التعدد في المفهوم أو التسمية يلمسه ويجده المعجمي دون غيره؛ لأن علماء اللغة العرب ، أو المترجمين يرون مصطلحاتهم هم فقط، في حين المعجمي يُجمّع كل المصطلحات الكائنة في هذا المجال حتى زمن وضعه المعجم.

ومن أمثلة تعدد المفاهيم، ما نجده مع مصطلح "السيميولوجيا" في الدرس السيميولوجي العربي. إذ كثيرا ما يكون استخدام مصطلح واحد في هذا التخصص رغم أن المفهوم متعدد، وهو ما نجده في الفارق بين سيميولوجيا "سوسير" وسيميوطيقا "بيرس" حيث نجد «الأبحاث المعاصرة حول العلامة تصدر من منبعين اثنين هما: "شارل س. بيرس" (1839- 1914) الذي هو الأصل في التيار السيميوطيقي، و"فيرناند دو سوسير" (1857- 1913) الذي هو الأصل في التيار السيميولوجي»[16]. إذ نجد السيمياء عند "سوسير" أقرب للعِلميَّة، على عكس الثاني إذ «ان نظرية العلامات التي يسميها بيرس (سيميوطيقيا) لا يمكن فصلها عن مجموع فلسفته. وإذا كان من الممكن تطبيقها، باعتبارها نظاما قائم الذات، دون الأخذ بعين الاعتبار الفلسفة التي تتضمنها، فإننا نخشى، إن نحن أولناها باستقلال عن هذه الفلسفة، أن نسيء فهم معنى ودلالة هذا النظام ومفاهيمه وإجراءاته»[17] فهذا الكلام يعكس فعلا فلسفة سيميوطيقيا "بيرس"، التي هي "اسم أخر للمنطق"[18]. فمن هذا يتبيَّن لنا أن "علم العلامات" أو السيمياء العربية مأخوذة من مرجعين مختلفين من حيث الخلفية المعتمدة في التأسيس لهذا العلم بين مساعٍ علمية وأخرى منطقية فلسفية، وهو ما أدى إلى خلق التعدد على مستوى المفاهيم في الدرس السيميائي العربي.

ويسهم في هذه المفارقة السيرورة غير المضبوطة لحركة الترجمة؛ لأنَّ عدم تحديد الصيرورة والتقلبات والتحولات المسجلة للسانيات في وقتها، يسهم في تجمُّعها لاحقا مما يؤدي إلى تضارب وتداخل مصطلحات النظريات المختلفة مع بعضها بعض. والمصطلح يحتكم دائما لمفهوم معين، لكن في هذه الحالة يصير المفهوم الواحد له أكثر من مصطلح؛ أي مفهوم واحد يقابله تسميات متعددة. وبعدها يأتي تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد إذا لما تمر فترة على وجود المصطلح يتشعب مفهومه إلى مفاهيم جزئية أو

فرعية، من خلال ربط المفهوم الواحد بمصطلحات عدة. أما تعدد المصطلحات الدال على المفهوم الواحد فيكون أسبق زمنيا من التعدد المفاهيمي؛ لأنّ التعدد اللفظي يكون متقارب زمانيا مع زمن التواجد أو الظهور الأول للمصطلح، حيث يكون المفهوم ثم يصطلح عليه اسم، فتتعدد الأسماء، نتيجة تعدد الترجمات. لكن بعد مدة من التداول والبروز لمصطلحات أخرى في تخصصات متقاربة أو مستحدثة، يسهم في تشكيل روابط بين المصطلحات والمفاهيم التي كان خلاف حول ضبطها، مما يؤدي إلى ربط المصطلح الواحد بتخصصات مختلفة. والعمل المعجمي يُبَيّن الفروقات الكائنة بين المصطلحات من خلال العمل الإحصائي التحليلي لما يقدمه المترجمين من مصطلحات لسانية حديثة كانت أم تراثية.

ختاما نقول إن الدرس اللغوي الحديث يزخر بنماذج متنوّعة، تعكس لنا صوّر التعدد في إيراد ووضع المصطلحات اللسانيات في اللغة العربية، وهذا عائدّ إلى كون هذا العِلم اللُّغوي حديث النشأة، أجنبي الأصل، حديث الدخول إلى اللغة العربية، متشعِّب المجالات والتَّخصُّصات. إضافة إلى تعدّد المصادر وكذا اللغات التي أخذت منها العربية أسس هذا العلم وركائزه، وأيضا تعدّد الجهات العاملة على وضعه في ساحة العلوم العربية. كلّ هذه العوامل-على تعدّدها واختلافها- ساهمت في خلق وبعث صوّر عديدة من التعدد في مصطلحات علم اللسانيات وفروعها. وتقديم حل كلي للأمر في زمن معين وجيز أمر غير معقول، لكن مرحليًا ممكن؟ ؛ فكما تم الخلل والاضطراب خلال فترة زمنية طويلة إلى حدٍّ ما، كذلك اصلاح الوضع يجب أن يتمَّ مرحليًّا وفق خطوات مدروسة، وما نراه يتلاءم أو يتوافق واصلاح الوضع يكون من خلال:

- العمل على حوسبة جميع النصوص اللسانية العربية، حتى تكون أمامنا مدونة إلكترونية عربية جامعة لكل المصطلحات اللسانيات وبعدها الاشتغال على هذا الكل لأجل الضبط الجيد للمصطلحات والتحكم في الفوضة الاصطلاحية، من خلال التعامل مع المفاهيم والنظريات لا مع اللغات والمترجمين. وهذا بتسخير هيئات تشرف على النَّظر في المؤلفات العِلميَّة التي تعالج القضايا الفكريَّة والمصطلحيَّة للنَّظر في المصطلحات وتوحيدها أو المقاربة بينها للتقليص من الهوة والمفارقات المطروحة، فليس كل ما يكتب يسير وفق المعايير المطلوبة؛ أي ليس كل ما يكتب تكون له مصداقية. كما أن المدونة الإلكترونية، إجراء يسهل وضع معاجم متخصصة في فروع اللسانيات المختلفة، مما يؤدي إلى إرساء دعائم يحتكم ويرجع إليها في فهم قضايا المصطلح في كل تخصص.

- السعي من أجل إنشاء "المرصد العربي للمصطلحات، لتفعيل بنوك المصطلحات العربية ورصد ما يستجد من مصطلحات ومفاهيم علمية وفنية على المستوى العالمي، عن طريق لجان علمية متخصصة. كما تتبادل هذه البنوك المعلومات المصطلحية المختلفة فيما بينها، وتكون مفتوحة للباحثين؛ وتقيم تعاونا مستمرا يرمي إلى تبادل المعلومات مع بنوك المصطلحات العالمية ومراكزها المتخصصة" [19]

- ضرورة التأسيس لدرس لساني وفق خصوصيات اللغة العربية، فاللسانيات في كل أمة لها غايات تود من ورائها الوصول إلى أفكار ونظريات معينة، في حين عربيا السعي متجلٍّ في الوصول إلى ما وصلوا إليه من أمور. وهذا يزيد في الهوة لا يلغيها.

- تفعيل التنسيق بين المترجمين واللسانين وخبراء المعجميّة العربية، من أجل الضبط الجيّد للمصطلح اللساني والتحكم في التّعدد والتّشعب المتزايد للمصطلح اللِّساني العربي.

مكتبة البحث:

1) يُنظر- فردينان دي سوسور: علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، د.ط، 1985، مقدمة الكتاب، ص3-7
2) ينظر– محمود جاد الرب: علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، ط1، 1985 ، ص87-94
3) ينظر- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1984، ص17
4) ينظر- مدخل إلى اللسانيات: برتيل مالبرج، تر: جابر عصفور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص23-24
5) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثامن، دار صادر، بيروت- لبنان، ط4، 2005، ص267
6) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص250
7) المرجع نفسه، ص250
8) المرجع نفسه، ص250
9) عمّار ساسي: المصطلح في اللسان العربي- من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009 ، ص94
10) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية- نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1985، ص396
11) ينظر- مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي- الإشكالية و الأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د.ط، 2005، ص26- 27
12) ينظر- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان ط1، 2004، ص09- 26
13) ينظر- عبد الله واثق شهيد: تطور المصطلح العلمي العربي في مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج77، ج3، ص462
14) مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، أربد-الأردن، د.ط، 2003، ص11
15) عبد السّلام المسدي: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، مصر، د.ط، 1984،ص72
16) جيرار دولو دال: السيميائيات أو نظرية العلامات، تر: عبد الرحمن بوعلي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سورية، ط1، 2004، ص20)
17) المرجع نفسه، ص41
18) المرجع نفسه، ص50
19) علي القاسمي: التعاون في مرصد عربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الأول، أكتوبر 2015، الرياض- المملكة العربية السعودية، ، ص08